التقسيم · فكان القرار ٣٢٣٦ الذي نص على الحقوق الوطنية الثابتة للشعب الفلسطيني في فلسطين · اي اننا ، نكون بذلك قد تركنا للاجيال القادمة حرية التحرك السياسي على المستوى الدولي من اجل اكمال المسيرة الثورية ، بما في ذلك حق تقرير المصير والاستقلال الوطني وحق العودة · وهذا يختلف عن القرار ١٩٤ الذي يخير بين العودة والتعويض · ثم يأتي بعد ذلك حق استخدام كافة الاساليب من اجل استرداد الوطن · ففي هذا القرار تجاوز كبير للقرار ٢٤٢ الذي ينطلق من فرضية وجود صراع بين الدول العربية المجاورة لارضنا المحتلة وبين العدو ، لكنه لا يعالج المسألة الاساسية ، مسألة الشعب الفلسطيني ·

اعود الى القول ، انه كان علينا ان نمرحل هذا النضال · ثم قامت لجنة العشرين وقسمت هذه الحقوق الى حقين : **حق العودة** وحق **تقرير المصير والاستقلال الوطني والسيادة** · وقالت بعودتين : عودة النازحين عام ٦٧ وعودة لاجئي ١٩٤٨ · اما حق تقرير المصير فلا يمكن ان ينفذ الا على اساس العودة الاولى · من هنا جاءت توصيات اللجنة التي اقرتها الجمعية العامة للامم المتحدة ، وهي : (١) على مجلس الامن اتخاذ الترتيبات العاجلة من اجل انسحاب القوات الاسرائيلية من الضفة الغربية وقطاع غزة في موعد اقصاه ١ حزيران (يونيو) ١٩٧٧ · ويضع جدولا زمنيا لهذا الانسحاب ، حيث تحل قوات دولية مكان قوات الاحتلال · (٢) تتولى الامم المتحدة كافة المنشآت في الضفة والقطاع · (٣) تتعاون الامم المتحدة والجامعة العربية من اجل تسليم الضفة والقطاع الى م · ت · ف · بصفتها الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني · (٤) بعد قيام الكيان الفلسطيني ، تقوم الامم المتحدة بالتعاون مع ممثلي هذا الكيان ومع الاطراف المعنية في ازمة الشرق الاوسط ، بتنفيذ ما تبقى من حقوق الشعب الفلسطيني ، ومن اجل اقامة سلام عادل ودائم في الشرق الاوسط ·

ان هذا القرار ، قريب من المرحلية · وهو يتجاوز فعلا القرار ٢٤٢ · يؤكد هذا القرار على ان الضفة الغربية وقطاع غزة تعطى لمنظمة التحرير الفلسطينية بعد انسحاب الاسرائيليين منها · هكذا تجاوزنا القرار ٢٤٢ ، وكرسنا هذا التجاوز في القرارات الاخرى التي تقول ان منظمة التحرير الفلسطينية هي طرف اساسي في النزاع ، ولا بد من مشاركتها في كافة المساعي والمؤتمرات التي تبحث قضية فلسطين ، او مسألة النزاع العربي الاسرائيلي في منطقة الشرق الاوسط ·